

باسم الشعب

قرار

رقم (٤) لسنة ٢٠١٠

وفقا للصلاحيات الممنوحة لنا فى الفقرة الأولى من المادة العاشرة لقانون رئاسة إقليم كردستان - العراق رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وبناءً على ما شرعه برلمان كردستان - العراق فى جلسته المرقمة (١٣) فى ٢٤/٦/٢٠١٠ قررنا إصدار :

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠

قانون الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فى إقليم كردستان - العراق

المادة الأولى :

يقصد بالمصطلحات و التعابير الآتية المعاني المبينة ازاءها لأغراض هذا القانون :

أولاً : الاقليم : إقليم كردستان - العراق .

ثانياً : البرلمان : برلمان الاقليم .

ثالثاً : الهيئة : الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فى الاقليم .

رابعاً : المجلس : مجلس الهيئة .

خامساً : الرئيس : الرئيس الهيئة .

المادة الثانية :

أولاً : تؤسس هيئة باسم (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان فى إقليم كردستان - العراق) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ، و تكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للاقليم ، و ترتبط بالبرلمان و تكون مسؤولة أمامه .

ثانياً : يكون المقر الرئيسي للهيئة فى محافظة اربيل عاصمة الاقليم ، و تفتح لها مكاتب فى مراكز سائر المحافظات كما و يجوز لها فتح مكاتب فى الاقضية و النواحي .

المادة الثالثة :

تهدف الهيئة الى الحفاظ على حقوق الانسان و تعزيزها و الدفاع عنها فى جميع المجالات وفق المعايير الدولية مع نشر ثقافة حقوق الانسان .

المادة الرابعة :

تتولى الهيئة المهام الآتية :

ئەرشىفى رۆژنامەى وه قەى وەقەى كوردستان له سايتى وهزارهتى داد

أولاً: تقديم المشورة و ابداء الرأي فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان و رفع توصياتها للوزارات و المؤسسات ذات العلاقة في الاقليم .

ثانياً: نشر ثقافة حقوق الانسان و قضايا المرأة و الطفل بترسيخ قيم التسامح و مفاهيم التضامن الاجتماعي .

ثالثاً: مراقبة ملائمة التشريعات في الاقليم لمبادئ حقوق الانسان و الحريات الاساسية و تقديم المقترحات بشأنها للجهات المعنية .

رابعاً: تقييم مدى التزام السلطات في الاقليم بأحكام المواثيق و البنود الخاصة بحقوق الانسان و العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية و السياسية و بالحقوق الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و ابراز الانتهاكات التي قد تنجم عن ممارسات السلطات في الاقليم .

خامساً: اعداد دراسات و بحوث دورية و اصدار نشرات و مطبوعات حول سبل تحسين حقوق الانسان في الاقليم و عقد الندوات و الاجتماعات الخاصة بقضايا حقوق الانسان .

سادساً: زيارة و مراقبة السجون و مراكز الاصلاح الاجتماعي و المواقف و المعتقلات و مراكز التحقيق و اعداد تقارير دورية عن احوال السجناء و المودعين في الاصلاحيات و الموقوفين .

سابعاً: تلقي الشكاوي من الافراد و الجمعيات و منظمات المجتمع المدني عن انتهاكات حقوق الانسان و التأكد من صحتها و إخبار الادعاء العام بها لأخذ الاجراءات القانونية و متابعة نتائجها .

ثامناً: التعاون مع المنظمات المعنية بحقوق الانسان و غيرها من منظمات المجتمع المدني داخل الاقليم و خارجه و مع الجمعيات الفكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و تنظيم حلقات البحث مع المواطنين في الاقليم بما يضمن نشر ثقافة الالتزام بالبنود التشريعية و الاتفاقيات الدولية حول قضايا حقوق الانسان لتعزيز سيادة القانون و تكريس احترام حقوق الانسان .

تاسعاً: التعاون و التنسيق مع المنظمات الدولية المختصة بقضايا حقوق الانسان و الجهات الاخرى ذات العلاقة بهدف تمثيل اقليم كردستان في الاجتماعات و المؤتمرات المعنية بحقوق الانسان .

عاشراً:

أ- اعداد تقرير سنوي لبيان واقع حقوق الانسان في الاقليم و رفعه الى رئاسة اقليم كردستان و رئاسة البرلمان كردستان و رئاسة مجلس الوزراء و رئاسة مجلس القضاء و الجهات ذات العلاقة مع بيان التوصيات العملية لحماية و تعزيز حقوق الانسان في كردستان .

ب- تقديم تقرير دوري حول اوضاع حقوق الانسان الى برلمان كردستان و نشره في وسائل الاعلام .

ئەرشيفى رۆژنامەى وەقەى كوردستان لە سايتى وەزارەتى داد

المادة الخامسة :

أولاً: رئيس الهيئة هو الرئيس الإداري للهيئة و المسؤول المباشر عن تنفيذ سياساتها ، و تصدر منه القرارات و الأوامر و التعليمات في كل ما له علاقة بشؤونها الفنية و المالية و الإدارية وفق القانون ، و يمثل الهيئة لدى الجهات الحكومية و المؤسسات و الهيئات الأخرى ذات العلاقة داخل الإقليم و خارجه .

ثانياً: يعين رئيس الهيئة بدرجة خاصة بناءً على ترشيح من رئاسة البرلمان و رئاسة مجلس الوزراء و يصدر مرسوم اقليمي بالتعيين بعد مصادقة البرلمان على المرشح باغلبية عدد الحاضرين و تكون رئاسته لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ثالثاً : يشترط في من رئيساً للهيئة :

- ١- أن يكون من مواطني الإقليم و ساكناً فيه .
- ٢- حاصلًا على شهادة جامعية أولية على الأقل ، و متمتعاً بالكفاءة و الخبرة في مجال حقوق الانسان .
- ٣- حسن السيرة و السلوك و غير محكوم بجناية أو جناية مخرجة بالشرف .
- ٤- تقديم تعهد خطي بعدم ممارسة العمل الحزبي طيلة مدة وظيفته .
- ٥- لم يشارك في الجرائم التي ارتكبتها السلطات القمعية .

المادة السادسة :

يؤدي رئيس و اعضاء الهيئة اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء و بالصيغة الآتية :
 ((أقسم بالله العظيم ان أود المسؤوليات القانونية و المهنية بصدق و امانة و اخلاص و اعمل على انجاز المهام الموكولة الي في مجال الدفاع عن الحقوق الانسان باستقلال و حياد))

المادة السابعة :

أولاً: تتكون تشكيلات الهيئة من الدوائر الآتية ، و تدار كل دائرة منها من قبل موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية و من ذوي الخبرة و الاختصاص ، و يعاونه عدد من الموظفين .

- ١- الدائرة الإدارية و المالية : تتولى متابعة شؤون منتسبي الهيئة و ما يتعلق بميزانياتها و ممتلكاتها و ما يكفل تسيير عملها .
- ٢- الدائرة القانونية و حماية حقوق الانسان : تتولى استقبال و متابعة الشكاوي من الافراد و المؤسسات و المنظمات و غيرها في مسائل حقوق الانسان و زيارة السجون و مراكز التوقيف و التحقيق من صحة الانتهاكات في مسائل حقوق الانسان و رفع النتائج الى مجلس الهيئة كما تتولى دراسة التشريعات ذات العلاقة بحقوق الانسان و دراستها على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الانسان و ابداء مقترحات بهذا الشأن الى مجلس الهيئة.

- ٣- دائرة العلاقات و الاعلام : تتولى التنسيق بين الدوائر المعنية في الهيئة و ما يحيله اليها مجلس الهيئة او رئيسها من طلبات في هذا الشأن و متابعة ما ينشر في وسائل الاعلام المختلفة فيما يتعلق بحقوق الانسان و نشر ثقافة حقوق الانسان و الاسهام في الترتيبات عند إقامة المؤتمرات و الندوات ذات العلاقة .

ئەرشيفى رۆژنامەى وەقەى كوردستان لە سايتى وەزارەتى داد

- ٤- مستشارين لايزيد عددهم عن اثنين و من ذوي الخبرة و الاختصاص في مجال حقوق الانسان .
٥- يكون للهيئة مجلس اداري يتكون من الرئيس و مدراء دوائر الهيئة و المستشارين .

ثانياً: لرئيس الهيئة استحداث أو دمج أو إلغاء أى من أقسام الهيئة او شعبها وفقاً لمتطلبات العمل بعد مصادقة مجلس الهيئة .

ثالثاً: يتكون مجلس الهيئة من :

- ١- رئيس الهيئة / رئيساً .
- ٢- مدير عام الدائرة القانونية و حماية حقوق الانسان / مقررأ .
- ٣- ممثل مجلس الوزراء لاتقل درجته عن درجة خاصة / عضواً .
- ٤- ممثل مجلس القضاء / عضواً .
- ٥- ممثل الادعاء العام / عضواً .

رابعاً: ضمان مشاركة المرأة في المجلس .

خامساً: يجتمع المجلس شهرياً ، وللرئيس عندالضرورة دعوته لاجتماع طارئ ، وتتخذ القرارات فيه بأغلبية عدد الحاضرين ، و في حالة التساوي في الاصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس .

سادساً: للرئيس دعوة ممثلي الجهات ذات العلاقة من الوزارات و دوائر الاقليم و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني لحضور اجتماعات المجلس و لايحق لهم التصويت .

المادة الثامنة :

أولاً: للبرلمان مراقبة و متابعة اعمال الهيئة وفقاً لأحكام القانون و نظامه الداخلي .

ثانياً: يعفي الرئيس من منصبه بقرار مسبب من البرلمان يتخذه بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه بعد ثبوت عدم كفاءته .

المادة التاسعة :

على الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و الهيئات المستقلة كافة الالتزام بتقديم الوثائق و البيانات و الاحصائيات و المعلومات ذات الصلة بأعمال و المهام المهنية للهيئة في المدة المحددة و على الهيئة مفاتحة البرلمان في حالة عدم التزام الجهات المذكورة به .

المادة لعاشرة :

تخضع حسابات الهيئة للتدقيق و الرقابة من قبل ديوان الرقابة المالية في الاقليم .

المادة الحادية عشرة :

لرئيس الهيئة اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

نهرشيفى رۆژنامەى وه قايەى كوردستان له سايتى وهزارهتى داد

المادة الثانية عشرة:

- أولاً: تؤول كافة موجودات و حقوق و التزامات وزارة حقوق الانسان الملغاة الى الهيئة .
- ثانياً: تتم املاء درجات ملاكات الهيئة من منتسبي وزارة حقوق الانسان الملغاة .
- ثالثاً: لا يعمل بأي نص قانوني أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة:

- على مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة الرابعة عشرة :

- ينفذ هذا القانون اعتباراً من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية (وقائع كردستان) .

مسعود بارزاني

رئيس اقليم كردستان - العراق

ههولير

٨ / تموز / ٢٠١٠ ميلادية

١٧ / پوشپه / ٢٧١٠ كوردية

٢٦ / رجب / ١٤٣١ هجرية

الاسباب الموجبة

لضمان حماية و تعزيز احترام حقوق الانسان و الحقوق و الحريات المنصوص عليها في الدستور و القوانين النافذة و الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهدين الدوليين و البروتوكولات الملحقة بهما و غيرها من المواثيق و الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان المصادق عليها من قبل الحكومة الاتحادية و حيث ان المبادئ الاساسية منها على قدر كبير من الهمية و معياراً يمكن ان تقاس به مواقف المجتمعات و الحكومات و ترسيخ و تنمية و تطوير قيم و ثقافة حقوق الانسان و بما ان شعب كردستان - العراق اختار طريق التقدم بما يضمن حقوق المواطنين الكوردستانيين و تأكيداً على هذا النهج فقد شرع هذا القانون .

هه ريشيفى رۆژنامەى وه قايەى كوردستان له سايتى وهزارهتى داد